

Distr.: General
7 September 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الحادية عشرة المستأنفة الثانية

فيينا، 16-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

البند 4 من جدول الأعمال

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2 ثانياً- خلاصة وافية
2 ولايات ميكرونيزيا الموحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - خلاصة وافية

ولايات ميكرونيزيا الموحدة

1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لولايات ميكرونيزيا الموحدة في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

انضمت ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى الاتفاقية في 21 آذار/مارس 2012، وبدأ نفاذ الاتفاقية فيها في 20 نيسان/أبريل 2012.

وقد استُعرض تنفيذ ولايات ميكرونيزيا الموحدة للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الرابعة من دورة الاستعراض الأولى، ونُشرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في 26 كانون الأول/ديسمبر 2014 (انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/II/4/1/Add.5).

ولايات ميكرونيزيا الموحدة هي دولة مستقلة ذات سيادة تتألف من أربع ولايات هي تشوك وكوسراي ويونبي وياب. وتضطلع حكومات الولايات بالعديد من المهام الحكومية الرئيسية وتمارس ما يستتبعه ذلك من سلطات تشريعية. ونظام الحكم في ولايات ميكرونيزيا الموحدة ديمقراطي دستوري. وتتألف السلطة القضائية من المحكمة العليا، وهي محكمة واحدة على الصعيد الوطني ينظر قضاتها القضايا المعروضة عليهم في دائرة مخصصة للمحاكمة وأخرى مخصصة للاستئناف. وفي قضايا الفساد المتعلقة بالموظفين العموميين الوطنيين أو الأموال الوطنية، سواء كانت تدار على المستوى الوطني أو على مستوى الولايات، تُجرى المحاكمات على المستوى الوطني. ولكل ولاية محكمة تتألف من دائرة ابتدائية وأخرى للاستئناف، وتُنظر القضايا وفقاً للقانون الجنائي المعمول به في الولاية المعنية.

ويجمع النظام القانوني في ولايات ميكرونيزيا الموحدة بين عناصر من نظام القانون الأنغلوسكسوني ونظام القانون العرفي. ويمكن للمحكمة العليا أن تؤدي دور المرجع الأخير في تفسير نصوص الدستور والقوانين. وفي الحالات المنطوية على مسائل لم يسبق أن تناولتها المحاكم من قبل، يجوز للمحاكم أن ترجع إلى مدونات الفقه القانوني والقرارات الصادرة في ولايات قضائية أخرى تأخذ بنظام القانون الأنغلوسكسوني للبت في إمكانية تطبيق أحكام معينة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. ولا تنفذ أحكام الاتفاقية تلقائياً، وإنما يجب إدراجها أولاً في القانون المحلي. وتتطلب هذه العملية من ولايات ميكرونيزيا الموحدة اتخاذ خطوات لمواءمة تشريعاتها مع الاتفاقية.

والسلطات الرئيسية التي تشارك في منع الفساد ومكافحته هي وزارة العدل ومراجع الحسابات الوطني وكبير القضاة.

2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

تشكل سياسة مكافحة الفساد في ولايات ميكرونيزيا الموحدة جزءاً من خطة التنمية الاستراتيجية (2004-2023) التي تنص على استراتيجية من ست خطوات. وتحمل إحدى هذه الخطوات عنوان "الحكومة الرشيدة: تحسين فعالية الحكومة وكفاءتها"، وتهدف إلى تحسين تسيير شؤون القطاع العام وتعزيز المساءلة. وقد صيغت خطة التنمية الاستراتيجية في القمة الاقتصادية الثالثة لولايات ميكرونيزيا الموحدة، التي حضرها 400 مشارك يمثلون الولايات الأربع والقيادات التقليدية والقطاع الخاص والحكومة الوطنية وحكومات الولايات والمنظمات غير الحكومية والكنائس والجماعات النسائية والشبابية والمسؤولين الحكوميين، وكذلك ممثلون عن حكومات أجنبية ومؤسسات مانحة. وتعكف ولايات ميكرونيزيا الموحدة على إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تركز

بقدر أكبر على منع الفساد (بدلاً من الاقتصار على تجريم الفساد) من خلال عملية شاملة يشارك فيها أصحاب المصلحة المعنيين من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

ويجمع مؤتمر الدولة والقيادة الوطنية شتى القادة لمناقشة القضايا ذات الأهمية الوطنية. ويمكن استعراض فعالية تدابير مكافحة الفساد من خلال ذلك المؤتمر، بيد أن ذلك الاستعراض يُجرى على أساس مخصص وليس بصفة دورية.

وولايات ميكرونيزيا الموحدة عضو في مجموعة متعددة من الشبكات الإقليمية التي تضطلع بمهام ذات صلة بمكافحة الفساد وغسل الأموال في منطقة المحيط الهادئ، مثل شبكة موظفي القانون في جزر المحيط الهادئ، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، ورابطة وحدات الاستخبارات المالية في منطقة المحيط الهادئ.

ولا توجد في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وكالة واحدة معنية بمكافحة الفساد. والهيئات الحكومية المسؤولة عن منع الفساد على الصعيد الوطني هي وزارة العدل ومراجع الحسابات الوطني وكبير القضاة. وتشمل الهيئات المعنية على مستوى الولايات مكتب المدعي العام ومراجع حسابات الولاية وشعبة السلامة العامة وشرطة الولاية. وبالنظر إلى ما يتسم به تنظيم سلطات مكافحة الفساد من طابع لامركزي، فهناك مجال لتحسين آلية التنسيق بين هذه السلطات.

وتضطلع وزارة العدل بتنفيذ السياسات وتعميم المعلومات عن الفساد، ويرأسها وزير العدل، وهو عضو في مجلس الوزراء وهو أيضاً المدعي العام. وتعيين شاغل هذا المنصب مهمة مشتركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما يوجد توازناً في القوى بين الرئيس والكونغرس، حيث يصدر الرئيس قرار التعيين بعد استشارة الكونغرس وبناء على موافقته. ومكتب مراجع الحسابات الوطني هو وكالة وطنية ودستورية مستقلة مسؤولة عن رصد الحالات المحتملة لإساءة استخدام الأموال أو تبديدها وإهدار الموارد العامة.

وقد أبلغت ولايات ميكرونيزيا الموحدة الأمين العام للأمم المتحدة باسم وعنوان سلطتها المكرسة لمنع الفساد عملاً بالفقرة 3 من المادة 6 من الاتفاقية، وذلك في 3 شباط/فبراير 2020.

القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهات القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)

أنشأت ولايات ميكرونيزيا الموحدة نظاماً للخدمة العامة يقوم على مبادئ الجدارة (المادة 113، الباب 52، مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة (المشروحة)). ويتتبع مكتب شؤون الموظفين جميع وظائف الخدمة العامة في الحكومة الوطنية ويحدد المتطلبات الدنيا لكل وظيفة، وهو مسؤول أيضاً عن الإعلان عن الوظائف الشاغرة مع تحديد المؤهلات المطلوبة وشروط التوظيف والأجر. ويفرض قانون نظام الخدمة العامة الوطنية التقيد بإجراءات منفصلة فيما يتعلق بتعيين الموظفين في الحكومة الوطنية وترقيتهم، ويشترط أن يكون التوظيف من خلال إعلانات عامة وامتحانات تنافسية. ومكتب شؤون الموظفين هو جزء من السلطة التنفيذية، ولديه موظفوه التابعون له وميزانيته المخصصة التي يحددها الكونغرس بانتظام في إطار الميزانية التشغيلية السنوية. والمكتب مسؤول عن تنفيذ إجراءات التظلم المنصوص عليها في القانون. ولم تحدد ولايات ميكرونيزيا الموحدة المناصب التي تُعتبر معرضة لخطر الفساد.

والمؤهلات اللازمة لأعضاء الكونغرس محددة في الدستور وفي الباب 9 من مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وبما أن الرئيس ونائب الرئيس يُنتخبان من بين أعضاء الكونغرس، فلا بد من تمتعهما بنفس المؤهلات الدنيا المنصوص عليها في الدستور (البند 9 من المادة التاسعة). وتسقط عن الأشخاص المدانين بجريمة جنائية أهلية الترشح لعضوية الكونغرس.

ولا توجد أحزاب سياسية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ولذلك فالتبرعات المقدمة للأحزاب السياسية في سياق الحملات الانتخابية ليست مسألة مطروحة. ولا توجد تشريعات أو تدابير محددة تضع قيوداً على التبرعات السياسية أو تهدف إلى تعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات لانتخاب شاغلي المناصب العمومية.

ويخضع المشرعون لقواعد خاصة بشأن نقادي تضارب المصالح والممارسات الفاسدة. ويُعتبر أعضاء الكونغرس موظفين عموميين رفيعي المستوى، ويضعهم الدستور في فئة خاصة ويُخضعهم لقواعد سلوك صارمة (البند 13 من المادة التاسعة). بيد أنه لا تقدم للموظفين العموميين تدريبات على حالات تضارب المصالح.

وقد اعتمدت ولايات ميكرونيزيا الموحدة مدونة لقواعد السلوك للموظفين العموميين (الفصل الفرعي الثاني، الباب 52، مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة). وتتص المادة 512 من مدونة قواعد السلوك على القواعد التي تنطبق على جميع الموظفين العموميين لمنع تضارب المصالح، بما في ذلك العقوبات التأديبية و/أو الجنائية المحتملة، وكذلك إجراءات الاستماع والطعون. وتحظر المادة 142 على الموظفين العموميين ممارسة عمل وظيفي خارجي أو مزاولة أنشطة لا تتفق مع أداء مسؤولياتهم على نحو واف وسليم أو أي أنشطة أخرى يحظرها القانون، بما في ذلك تلقي الهدايا أو أي أشياء ذات قيمة في سياق متصل بمهامهم الرسمية. وتحظر المادة 513 على الموظفين العموميين السابقين الانخراط، في غضون سنة من انتهاء خدمتهم، في أي مسألة تتصل بواجباتهم أو مسؤولياتهم السابقة. ولم تنظر ولايات ميكرونيزيا الموحدة في المبادرات الدولية أو الإقليمية. ولا توجد آلية داخلية تكفل للموظفين العموميين الإبلاغ عن الفساد. ولا توجد أي تشريعات أو لوائح تنظيمية تلزم الموظفين العموميين بالإفصاح عن موجوداتهم أو مصالحهم أو التزاماتهم أو أنشطتهم الخارجية، باستثناء موظفي السلطة الوطنية لإدارة موارد المحيط وقضاة المحكمة العليا.

وتتولى شعبة الشرطة الوطنية التابعة لوزارة العدل التحقيق في الانتهاكات الجنائية وتتلقى الشكاوى المتعلقة بالفساد. ويجري النظر في مشروع قانون بشأن حماية المبلغين.

ويُعين قضاة المحكمة العليا مدى الحياة، رهنا بالنقاع الإلزامي، ويخضع تعيينهم لموافقة الكونغرس. وتضم محكمة الاستئناف الوطنية قضاة المحكمة العليا، وقضاة من بلدان أخرى في جنوب المحيط الهادئ إذا اقتضى تضارب المصالح ذلك. وينظم القانون الشروط المتعلقة بالتعيين والأجر والاستحقاقات وشروط الخدمة. ويكفل الدستور استقلال القضاء.

وقضاة المحكمة العليا مطالبون بالتقيد بمعايير مدونة السلوك القضائي الصادرة عن نقابة المحامين الأمريكية. وفي عام 2017، أصدر رئيس القضاة مدونة السلوك القضائي، المستندة إلى مدونة السلوك الصادرة عن نقابة المحامين الأمريكية ومبادئ بانغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي، بما يشمل النص على عقوبات تأديبية. ويتعين على القاضي الذي يتبين أن له مصلحة في القضية المعروضة عليه أن يتنحى عن نظر القضية. وقضاة المحكمة العليا ملزمون بالإفصاح عن موجوداتهم سنوياً، وعن مصالحهم المالية الشخصية والاستثنائية، وكذلك مصالح أزواجهم وأطفالهم القصر المقيمين في مسكن الأسرة، عند توليهم مناصبهم وبعد ذلك بصفة سنوية. ولا يخضع القضاة في محاكم الولايات لهذا الشرط.

وتوجد أجهزة النيابة العامة على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات. ويخضع أعضاء النيابة العامة على مستوى كل ولاية لسلطة المدعي العام للولاية، ولديهم الصلاحية التقديرية في ممارسة الادعاء العام. وتعمل وزارة العدل على إعداد مبادئ توجيهية لأعضاء النيابة العامة. وحتى صدور هذه المبادئ التوجيهية الجديدة، تنطبق على أعضاء النيابة العامة مدونة المسؤولية المهنية النموذجية الصادرة عن نقابة المحامين الأمريكية. وتوجد لدى ولاية بونني مبادئ توجيهية لأعضاء النيابة العامة، في حين تعكف كل ولاية من الولايات الأخرى على إضفاء الطابع الرسمي على مبادئها التوجيهية.

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

تطبق ولايات ميكرونيزيا الموحدة نظام اشتراء لامركزي. ويشترط القانون الوطني إرساء العقود الكبيرة عن طريق تقديم عطاءات تنافسية. وتخضع جميع العقود الخاصة بمشاريع التشييد التي تزيد قيمتها على 50 000 دولار وجميع عقود شراء الممتلكات الشخصية التي تبلغ قيمتها 100 000 دولار أو أكثر للإرساء عن طريق عطاءات تنافسية تُقدم في مظاريف مغلقة، بحيث يُرسى العقد على مقدم العطاء الأدنى (المادة 403، الباب 55، الفصل 4، مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة). وتُعطى الأفضلية لمقدمي العطاءات من المواطنين على غير المواطنين، وفقا لمعادلة تستند إلى مبلغ العقد (المادة 404). ويخضع موظفو المشتريات لمدونة سلوك متخصصة.

وإذا أراد أي شخص تقديم عطاء، فقبل أن يحق له ذلك يجب عليه أن يرسل إلى الموظف المسؤول عن إبرام العقد، قبل الموعد المحدد لفتح مظاريف العطاءات بفترة لا تقل عن 10 أيام تقويمية، إخطارا كتابيا باعترامه تقديم عطاء، وعلى الموظف المسؤول أن يتحقق من أن مقدم العطاء المحتمل يتمتع بما يلزم من القدرة المالية والخبرة والكفاءة (المادة 409). وعند الدعوة إلى تقديم عطاءات في مظاريف مغلقة، يجب أن تشمل وسائل النشر تعليق إشعار لمدة 10 أيام على الأقل في مكتب الهجرة وفي مكان عام بارز آخر في كل ولاية، فضلا عن استخدام الإذاعة والصحف عندما يُعتبر ذلك مناسبا، وأية وسائل أخرى ممكنة. ويجب أن يذكر الإشعار بعبارة واضحة المشروع المطلوب تقديم العطاءات بشأنه (المادة 410). ويجوز لمقدمي العطاءات غير الفائزة أن يطعنوا في قرارات الاشتراء الحكومية استنادا إلى قانون الإجراءات الإدارية (المادة 108 وما يليها، الباب 17، مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة).

وينص البند 2 من المادة الثانية عشرة من الدستور على أنه يجب على الرئيس أن يقدم ميزانية سنوية إلى الكونغرس لاستعراضها وإقرارها، على النحو المنصوص عليه في قانون إجراءات الميزانية لعام 1981 (الباب 55، الفصل 1، مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة). ويجب أن تحال إلى الرئيس النفقات التشغيلية والإنمائية المقررة للسنة المالية التالية، وتوقعات الميزانية لكل من السنتين الماليتين اللاحقتين، وسائر المعلومات الأخرى الضرورية، في موعد أقصاه 1 آذار/مارس من كل عام أو في موعد آخر يحدده الرئيس، على ألا يكون ذلك الموعد قبل 1 كانون الثاني/يناير من كل سنة (المادة 103).

وفي غضون 30 يوما من انتهاء كل فصل من فصول السنة المالية، يجب على كل وزارة تابعة للسلطة التنفيذية وكل وكالة تابعة للحكومة الوطنية أن ترفع إلى الكونغرس وإلى الرئيس تقريرا عن أنشطتها خلال هذا الفصل (المادة 111). وتُخضع الحكومة نفسها ووكالاتها ووزاراتها ومكاتبها وأنشطتها المدعومة بأموال عامة لمراجعة مالية سنوية. وعادة ما يُتعاقد مع إحدى الشركات المرموقة في مجال مراجعة الحسابات، وقد توقع عقوبات جنائية في حال فقدان الوثائق أو العبث بالسجلات. وليس من الواضح ما هي مدة فترة الاحتفاظ بالوثائق فيما يتعلق بالنفقات والإيرادات العمومية.

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)

لا توجد تشريعات بشأن حرية المعلومات في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وتحتوي المواقع الشبكية الخاصة بالحكومة الوطنية على إعلانات وبيانات صحفية وأخبار واستمارات نموذجية ومعلومات أخرى. ويحتوي الموقع الشبكي الخاص بالمحكمة العليا على قرارات المحكمة وقواعدها وجدولها الزمني ومعلومات أخرى عن المحكمة والدستور والمدونات والموارد القانونية. ويحتوي الموقع الشبكي الخاص بالكونغرس على القوانين العامة الصادرة، ومعلومات عن جلسات الكونغرس وجلسات الاستماع التي تعقدها لجانه وقواعده ومعلومات أخرى عنه. وهناك أحكام قانونية تمنع الكشف عن بعض المعلومات، بما في ذلك المعلومات الخاصة، وخصوصا فيما يتعلق بالأشخاص العاملين لدى المجلس المصرفي. (المادة 704، الباب 29، مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة). ويمكن اتخاذ تدابير لتبسيط الإجراءات الإدارية. ولا تُنشر المعلومات المتعلقة بمخاطر الفساد في الإدارة العامة بصورة دورية.

وتنفذ ولايات ميكرونيزيا الموحدة تدابير تشجع المشاركة النشطة في جهود مكافحة الفساد من جانب الأفراد والجماعات من خارج القطاع العام. وتتضمن العملية التشريعية إجراء مشاورات عامة بشأن كل تشريع مقترح له تأثير كبير في المجتمع على الصعيدين المحلي والوطني، بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد. وتُجرى هذه المشاورات من خلال جلسات استماع علنية، يُدعى إليها عامة الناس وممثلون من الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة لإبداء آرائهم وتعليقاتهم بشأن التشريعات المقترحة.

وبغية تنفيذ القوانين، تُصدر السلطة التنفيذية التابعة للحكومة الوطنية لوائح تُعتمد من خلال مشاورات عامة ينص على عقدها قانون الإجراءات الإدارية، ويؤخذ في الحسبان ما يديه عامة الناس من تعليقات ومساهمات بشأن أي لوائح مقترحة. وأثناء تنفيذ القوانين، يمكن لعامة الناس اقتراح أي تحسينات وتوجيه اقتراحاتهم إما إلى الكونغرس أو السلطة التنفيذية. ويمكن لعامة الناس أيضا الطعن في صحة أي قانون عام أو دستوريته عن طريق إقامة دعوى قضائية أمام المحكمة. وفي المجالات المتعلقة بالمصلحة العامة، مثل الحوكمة الرشيدة وحماية البيئة وحفظ مصائد الأسماك، هناك تعاون واسع النطاق بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ولا توجد في الجامعات مناهج لمكافحة الفساد.

ويجري تعريف عامة الناس بالوكالات المعنية بمكافحة الفساد وتيسير وصولهم إليها، بما في ذلك من خلال المنصات الإلكترونية.

القطاع الخاص (المادة 12)

يخضع تأسيس الشركات للباب 36 من مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة ولائحة تنظيم الشركات. ويجب قيد جميع الشركات في سجل الشركات. ويلزم لتأسيس الشركات تقديم طلب إلى أمين السجل. ويجب أن يكون الطلب مشفوعا بنظام أساسي يبين بالتفصيل جملة أمور منها مكان مقر الشركة الرئيسي أو مكان عملها؛ وعدد المديرين؛ وأسماء مسؤولي الشركة ومديريها عند إنشائها وجنسياتهم وعناوين إقامتهم أو عناوينهم البريدية. ويجب إبلاغ أمين السجل بأي تعديل يطرأ على النظام الأساسي. وتخضع المصارف والمؤسسات المالية والمشتغلون بالمعاملات النقدية وشركات التأمين للوائح خاصة تفرض شروطا أكثر صرامة بشأن متطلبات الإبلاغ والإفصاح. ولا توجد معايير لمراجعة الحسابات أو مدونات لقواعد السلوك فيما يخص القطاع الخاص.

وتنص المادة 2-20 من لائحة تنظيم الشركات على أنه يجب على كل شركة أن تملك دفاتر وسجلات صحيحة وكاملة لحساباتها، وأن تسجل محاضر اجتماعات أعضائها أو مساهمها واجتماعات مجلس إدارتها وتحفظ بها في مقرها الرئيسي، أو في أي مكان آخر حسبما يأمر به مجلس إدارتها. وتشمل الدفاتر والسجلات المقبوضات والمصرفيات، والمكاسب والخسائر، ورأس المال، والفائض. ويجب أن تجسد محاضر الاجتماعات تفاصيل كل اجتماع، مثل وقت عقد الاجتماع ومكانه وأسماء الحاضرين.

ويجب على الشركة أن تقدم إلى أمين السجل كل سنة تقريرا كاملا ودقيقا عن أوضاعها القائمة، في استمارة نموذجية تحتوي على معلومات يحددها أمين السجل. ويجب أن يشمل التقرير السنوي أسماء المساهمين وعناوينهم مع ذكر حصة كل منهم وأي أرباح دُفعت لهم خلال العام السابق، وأسماء المديرين والمالكين، بما يشمل المالكين المنتفعين. وفيما يتعلق بالشركات الكبرى، فيجب أن تكون الإفادات المكتوبة ووثيقة النظام التأسيسي وغير ذلك من المستندات المطلوب إيداعها لدى أمين السجل موثقة توثيقا رسميا. ويخضع تزوير السجلات وإنشاء حسابات خارج الدفاتر والإتلاف المتعمد للسجلات وغير ذلك الأفعال المنصوص عليها في الفقرة 3 من المادة 12 من الاتفاقية لعقوبات جنائية.

وتنص ولايات ميكرونيزيا الموحدة صراحة على عدم السماح باقتطاع النفقات التي تمثل رشاي من الوعاء الضريبي (المادة 4-9 (3) من اللائحة التنفيذية للقانون العام رقم 13-71، قانون الضريبة على دخل الشركات لعام 2004).

تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

يحدد الفصل 9 من الباب 11 من مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة تدابير مكافحة غسل الأموال التي تشمل المؤسسات المالية والمشتغلين بالمعاملات النقدية (المادة 903). وتتص المادة 912 على أن وزارة العدل هي الجهة الرئيسية المخولة سلطة الإنفاذ، بما في ذلك سلطة القيام بما يلي: '1' تلقي ما تقدمه هذه المؤسسات من تقارير عن المعاملات المشبوهة والتحقيق فيها؛ '2' دخول أماكن عملها للتحقيق؛ '3' إصدار التعليمات لها باتخاذ خطوات لتيسير أي تحقيق؛ '4' تجميع الإحصاءات والسجلات، ونشر المعلومات، وتقديم التوصيات، وإصدار اللوائح، وإسداء المشورة إلى الرئيس. ولم يسبق لولايات ميكرونيزيا الموحدة إجراء تقييمات وطنية للمخاطر.

ويوجد مصرفان تجاريان مرخصان في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ويخضعان لإشراف المجلس المصرفي. وفيما يتعلق بالرقابة من جانب المجلس، تنطبق قواعد المؤسسة الاتحادية لتأمين الودائع في الولايات المتحدة الأمريكية على أساس اتفاق الارتباط الحر بين ولايات ميكرونيزيا الموحدة والولايات المتحدة.

وتشمل الالتزامات المفروضة على المؤسسات المالية والمشتغلين بالمعاملات النقدية، من بين جملة أمور، ما يلي: '1' تحديد هوية الزبائن والمالكين المنتفعين (المادة 913)؛ '2' إنشاء ومسك سجلات لجميع المعاملات التي تتجاوز قيمتها 10 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة أو ما يعادلها، وللمستندات الإثباتية المتحصل عليها من خلال عملية تحديد هوية الزبائن والمالكين المنتفعين (المادة 914)؛ '3' تقديم تقارير عن المعاملات المشبوهة إلى وزارة العدل (المادة 915). بيد أن المنشآت والمهنة غير المالية المحددة (من مجموعة العمل المالي) لا تخضع لهذه المتطلبات.

وتتلقى وحدة الاستخبارات المالية، المنشأة في وزارة العدل، تقارير عن المعاملات المشبوهة. وترسل هذه التقارير في الوقت نفسه إلى المفوض المعني بالأعمال المصرفية ووزير العدل (المدعي العام)، ويحيلها المدعي العام إلى الشرطة الوطنية لاستعراضها والتحقيق فيها، وعند انتهاء التحقيق، ترسل الشرطة الوطنية تقرير التحقيق إلى وزارة العدل لاتخاذ الإجراء المناسب.

وتشمل المهام المسندة إلى وحدة الاستخبارات المالية تبادل المعلومات الاستخباراتية المالية بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع الدول الأخرى. والوحدة عضو غير رسمي في رابطة وحدات الاستخبارات المالية في منطقة المحيط الهادئ، مما يتيح لها آلية غير رسمية لتبادل المعلومات. وتتعاون وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) من خلال مركز التنسيق المعني بالجريمة عبر الوطنية في منطقة المحيط الهادئ، الكائن في ساموا، ووزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة.

ويجب على المسافرين الذين يحملون مبالغ نقدية أو صكوكا قابلة للتداول تتجاوز قيمتها 10 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة أن يقدموا إقرارا عند كل نقطة دخول، مع فرض عقوبات على من يخالف ذلك.

ولا يشترط القانون على المؤسسات المالية أو المشتغلين بالمعاملات النقدية أن يدرجوا في الاستثمارات المستخدمة في تحويل الأموال إلكترونيا والرسائل ذات الصلة معلومات دقيقة ومفهومة عن منشئ التحويل، أو أن يخضعوا للفحص الدقيق للتحويلات التي لا تحتوي على معلومات كاملة عن منشئها.

وتتمتع ولايات ميكرونيزيا الموحدة بمركز المراقب لدى فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال منذ عام 2010، ولكنها لم تخضع لاستعراض متبادل في إطار الفريق. وشاركت ولايات ميكرونيزيا الموحدة في استعراض سريع المسار أجراه المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية في عام 2017، وحازت على تقدير "بلد ممثل إلى حد كبير"، وحصلت على التقدير نفسه في آخر تقرير أصدره المنتدى في تموز/يوليه 2019.

2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- تحقيق مستويات مرتفعة من الشفافية وتطبيق إجراءات شاملة تكفل لعامة الناس المساهمة في عمليات اتخاذ القرارات، وخصوصاً في المسائل المتعلقة بحماية البيئة (الفقرة 1 من المادة 13).

2-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

يوصى بأن تقوم ولايات ميكرونيزيا الموحدة بما يلي:

- أن تواصل اتخاذ تدابير لوضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في صيغتها النهائية واعتمادها وتنفيذها (الفقرة 1 من المادة 5).
- أن تنظر في اتخاذ تدابير إضافية لإجراء تقييم دوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها فيما يتعلق بمنع الفساد ومكافحته (الفقرة 3 من المادة 5).
- أن تنظر في اتخاذ تدابير لتعزيز الرقابة والتنسيق فيما يتعلق بتنفيذ السياسات الرامية إلى منع الفساد، ولا سيما من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (الفقرة 1 من المادة 6).
- أن تسعى إلى اعتماد إجراءات مناسبة لاختيار وتدريب أفراد لتولي المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة وضمان تناوبهم على المناصب بصورة دورية (الفقرة 1 من المادة 7).
- أن تنظر في اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية المناسبة لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات لانتخاب شاغلي المناصب العمومية (الفقرة 3 من المادة 7).
- أن تنظر في وضع وتنفيذ برامج لتدريب الموظفين العموميين بهدف منع تضارب المصالح (الفقرة 4 من المادة 7).
- أن تنظر في استعراض وتعزيز مدونة قواعد سلوك الموظفين العموميين وغيرها من معايير السلوك ذات الصلة، بغية النهوض بالأداء الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية، مع مراعاة المعايير والمبادرات الدولية (الفقرتان 2 و 3 من المادة 8).
- أن تنظر في إرساء تدابير ونظم تيسر قيام الموظفين العموميين بإبلاغ السلطات المعنية عن أفعال الفساد، عندما يتنبهون إلى مثل هذه الأفعال أثناء أداء وظائفهم (الفقرة 4 من المادة 8).
- أن تسعى إلى وضع تدابير ونظم تلزم الموظفين العموميين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عن أشياء منها ما لهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة قد تقضي إلى تضارب في المصالح مع مهامهم كموظفين عموميين (الفقرة 5 من المادة 8).
- أن تنظر في اعتماد تدابير تنظم الاحتفاظ بالسجلات العمومية، وخصوصاً فيما يتعلق بدفاتر المحاسبة أو السجلات أو البيانات المالية أو المستندات الأخرى ذات الصلة بالنفقات والإيرادات العمومية (الفقرة 3 من المادة 9).
- أن تواصل وضع واعتماد قانون شامل ينص على إجراءات أو لوائح تنظم إمكانية حصول عامة الناس على المعلومات (الفقرة أ) من المادة 10).
- أن تنظر في اتخاذ تدابير إضافية لتبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تيسير وصول الناس إلى السلطات المختصة التي تتخذ القرارات (الفقرة ب) من المادة 10).

- أن تتظر في اتخاذ تدابير لنشر معلومات وتقارير عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية (الفقرة ج) من المادة 10).
- أن تتظر في وضع وتنفيذ قواعد بشأن سلوك المدعين العامين وأخلاقياتهم لتدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد (الفقرة 2 من المادة 11).
- أن تتظر في اتخاذ تدابير إضافية لمنع الفساد في القطاع الخاص، بما في ذلك فيما يتعلق بالمنشآت المملوكة للدولة، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين (الفقرتان 1 و 2 من المادة 12).
- أن تتظر في اتخاذ تدابير لوضع وتنفيذ برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية للنهوض بجهود منع الفساد (الفقرة 1 من المادة 13).
- أن تتظر في إجراء استعراض شامل لتشريعات مكافحة غسل الأموال وإجراء تقييم وطني للمخاطر بغية تعزيز التدابير الرامية إلى منع غسل الأموال (الفقرة 1 (أ) من المادة 14).
- أن تتظر في إنشاء نظام داخلي شامل للرقابة والإشراف على المنشآت والمهن غير المالية المحددة (من فرقة العمل المالي)، مع التشديد على المتطلبات الخاصة بتحديد هوية الزبائن والمالكين المنتفعين وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (الفقرة 1 (أ) من المادة 14).
- أن تتظر في اعتماد تدابير تلزم المؤسسات المالية، ومنها الجهات المعنية بتحويل الأموال، بتنفيذ الخطوات المنصوص عليها في الفقرة 3 من المادة 14 من الاتفاقية.

3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و 56 و 59)

يرد إطار استرداد الموجودات في ولايات ميكرونيزيا الموحدة في قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية. ووزير العدل، بصفته من يترأس وزارة العدل، هو السلطة المختصة المعنية باسترداد الموجودات. وليس في القانون ما يمنح وزير العدل أو وحدة الاستخبارات المالية من إحالة المعلومات المتعلقة بعائدات الجرائم إلى سلطة مختصة في دولة طرف أخرى دون طلب مسبق، ولكن لا يوجد تفويض قانوني صريح بذلك. ولدى ولايات ميكرونيزيا الموحدة العديد من اتفاقات وترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن التعاون في مجال إنفاذ القانون، بما في ذلك تعقب المجرمين وعائدات الجريمة. وولايات ميكرونيزيا الموحدة طرف في الاتفاق المتعدد الأطراف الذي أنشئت بموجبه شبكة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في المحيط الهادئ. بيد أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة لم تبرم أي اتفاقات ثنائية بشأن استرداد الموجودات.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و 58)

يلزم القانون المؤسسات المالية والمشتغلين بالمعاملات النقدية باتخاذ إجراءات لتحديد هوية الزبائن والمالكين المنتفعين (المادة 913، الباب 11، الفصل 9، مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة)، ولكن لا توجد أحكام توضح كيفية التحقق من هوية أولئك الأشخاص. ويجب على هذه المؤسسات أن تتخذ تدابير معقولة حتى تطمئن إلى صحة هوية أي شخص يقدم طلبا للدخول في علاقة تجارية معها أو إجراء معاملة عن طريقها، من خلال اشتراط أن يقدم ذلك الشخص سجلا رسميا يمكن إلى حد معقول من إثبات صحة هويته. فإذا بدا أن مقدم الطلب يتصرف بالنيابة عن شخص آخر، يجب على هذه المؤسسات أن تتخذ تدابير معقولة لإثبات صحة

هوية المستفيد. ويجب الاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بهذه المسائل لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ إنجاز الأعمال أو المعاملات ذات الصلة (المادة 914).

وليس لدى ولايات ميكرونيزيا الموحدة أحكام تقتضي تطبيق الفحص الدقيق على الأشخاص المعرضين سياسياً وأفراد أسرهم والمقربين منهم. ولا تصدر ولايات ميكرونيزيا الموحدة أية إرشادات بشأن الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وأنواع الحسابات والمعاملات التي يلزم إخضاعها للفحص الدقيق، وتقر بالحاجة إلى اعتماد تدابير لإبلاغ المؤسسات المالية بهوية هؤلاء الأشخاص، وخصوصاً بناء على طلب دولة طرف أخرى.

ولا توجد تشريعات تحظر صراحة إنشاء "المصارف الوهمية" أو تحظر على المؤسسات المالية الدخول أو الاستمرار في علاقة مراسلة مصرفية مع "مصرف وهمي"، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ولا يوجد أي حكم ينص على أن يفصح الموظفون العموميون، فيما عدا الموظفين المذكورين أعلاه، عن موجوداتهم أو التزاماتهم أو أي معلومات مالية أخرى.

ولا توجد تدابير تلزم الموظفين العموميين الذين لهم مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على ذلك الحساب بأن يبلغوا عن تلك العلاقة.

وقد أنشأت ولايات ميكرونيزيا الموحدة وحدة للاستخبارات المالية في وزارة العدل، ولكن هذه الوحدة غير عاملة ولا يوجد بها موظفون.

تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛ التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)

لا يوجد حكم تشريعي واضح يكفل للدول الأطراف الأخرى المركز القانوني لإقامة الدعاوى المدنية أمام محاكم ولايات ميكرونيزيا الموحدة. ومع ذلك، يجوز أن يتمتع أي طرف (ولا تُستثنى من ذلك الدول الأخرى) بالمركز القانوني ما دام بوسعه أن يدعي وجود "قضية أو منازعة" تستوجب التسوية القضائية (انظر البند 6 من المادة الحادية عشرة من الدستور).

وتتمتع المحكمة العليا بسلطة الأمر برد الحقوق في القضايا الجنائية. ويجوز للمحكمة أن تصدر أمراً باتخاذ الإجراء المناسب تجاه ضحية الجريمة أو أسرته، برد الحقوق إليهما أو جبر الضرر الواقع عليهما أو أداء الخدمات اللازمة لهما (المادة 1202 (6)، الباب 11، الفصل 12، مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة). ويحق للكيانات أو الأشخاص الذين أصابهم ضرر بسبب الفساد رفع دعوى قضائية للمطالبة بالتعويض (المادة 701 (3)، الباب 11، الفصل 7، مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة). ورغم أنه ليس من المنصوص عليه صراحة ما إذا كان ذلك يشمل الدول الأطراف، فليس هناك ما يمنع من اعتبار الدول ضحايا للجرائم. ويجوز لضحايا الفساد أيضاً رفع دعوى خاصة ضد الشخص أو المؤسسة المسؤولة. ويمكن أن تستند هذه الدعاوى القضائية إلى نظام القانون الأنغلوسكسوني أو إلى قواعد عامة أخرى مثل المسؤولية التقصيرية أو الإخلال بالعقد.

ويسمح القانون (الباب 11، الفصل 9، مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة) أيضاً بالاعتراف بحقوق الملكية في المسائل المتعلقة بالمصادرة. وليس في القانون ما يمنع تطبيق ذلك على الولايات.

وإذا طلبت دولة أجنبية من وزير العدل اتخاذ ترتيبات لإنفاذ أمر تقييدي أجنبي أو أمر مصادرة أجنبي، يجوز لوزير العدل أن يقدم طلباً إلى المحكمة العليا لإنفاذ ذلك الأمر (المادة 1714، الباب 12، الفصل 17، مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة). وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب المادة 935 من التشريعات الجنائية المتعلقة بغسل الأموال (الباب 11، الفصل 9، مدونة القوانين)، تتمتع محاكم البلد بالولاية القضائية لمصادرة الممتلكات

ذات الأصل الأجنبي المشتبه في ارتباطها بجريمة خطيرة. وتتناول التشريعات المصادرة والتجريد دون إدانة جنائية في حالة وفاة الشخص أو فراره (المادتان 933 و934، الباب 11، الفصل 9، مدونة القوانين).

وتبين المادة 1709 من الفصل 17 من الباب 12 من مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة إجراءات الاستجابة للطلبات الأجنبية التي يُلتزم فيها تنفيذ أمر قضائي محلي بجمع الأدلة أو تنفيذ أمر تفتيش. ورغم أن قانون ولايات ميكرونيزيا الموحدة يجيز للمحاكم إصدار أوامر بتحديد أماكن الممتلكات بناء على طلب دولة أجنبية، فلا يبدو أن التشريعات تمنح المحاكم سلطة الأمر بتجميد الممتلكات أو حجزها بناء على أمر أو طلب أجنبي بتجميدها أو حجزها. ولا توجد لدى ولايات ميكرونيزيا الموحدة آلية قانونية للمحافظة على الممتلكات من أجل مصادرتها بناء على أمر توقيف أو اتهام جنائي أجنبي دون طلب مسبق للمساعدة القانونية المتبادلة.

ويمكن للسلطات المختصة بتجميد الممتلكات أو حجزها بناء على طلب أجنبي في سياق المساعدة القانونية المتبادلة. وتتمتع وزارة العدل بالصلاحيات التقديرية لرفض التعاون أو رفع التدابير المؤقتة إذا لم تتلق من الدولة الطالبة معلومات كافية في الوقت المناسب، رغم أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة تتبع سياسة تقتضي تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة. وترد معالجة حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية في الأحكام التي تتناول التفتيش والحجز والمصادرة (المواد 907 و935 و938، الباب 11، الفصل 9، مدونة قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة).

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

بموجب المادة 955 (1) من الفصل 9 من الباب 11 من قانون ولايات ميكرونيزيا الموحدة، يجوز للشخص الذي يدعي أن له حقا في ممتلكات محجوزة أن يقدم طلبا إلى المحكمة العليا لتصدر أمرا بإرجاع الممتلكات إليه. فإذا اقتضت المحكمة بالطلب، يمكن أن تأمر بإرجاع الممتلكات إلى مقدم الطلب (المادة 955 (2)). ووزير العدل مغوض في تقديم طلبات إرجاع الممتلكات إلى المحكمة العليا بالنيابة عن دولة أجنبية بناء على طلب مشروع منها. ولا تحدد التشريعات والسوابق القضائية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة بوضوح إجراءات إرجاع الممتلكات المصادرة إلى دول أجنبية.

وتتبع ولايات ميكرونيزيا الموحدة سياسة تقتضي إرجاع الموجودات دون اقتطاع أي جزء منها، باستثناء حالات استثنائية يجوز فيها خصم التكاليف المتكبدة في حدود المعقول، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقات المنطبقة. ولم تقع في ولايات ميكرونيزيا الموحدة أي حالات سابقة انطوت على استرداد الموجودات ولا على اقتطاع البلد نفقات متصلة باسترداد الموجودات.

3-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

التشريعات المتعلقة بالمصادرة والتجريد دون إدانة جنائية تكفل التعاون الدولي الفعال بشأن استرداد الموجودات في الحالات التي لا يمكن فيها ملاحقة الجاني بسبب الوفاة أو الفرار أو الغياب (الفقرة 1 (ج) من المادة 54 من الاتفاقية).

3-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

يوصى بأن تقوم ولايات ميكرونيزيا الموحدة بما يلي:

- أن تعتمد تدابير تلزم المؤسسات المالية بالتحقق من هوية الزبائن وابتخاذ خطوات معقولة لتحديد هوية المالكين المنتفعين للأموال المودعة في حسابات عالية القيمة (الفقرة 1 من المادة 52).

- أن تعتمد تدابير تتطلب إجراء فحص دقيق للحسابات التي يُطلب فتحها أو يُحتفظ بها من قبل، أو نيابة عن، أفراد مكلفين أو سبق أن كلفوا بأداء وظائف عمومية هامة أو أفراد أسرهم أو أشخاص وثيقي الصلة بهم (الفقرة 1 من المادة 52).
- أن تتخذ تدابير لإصدار إرشادات بشأن أنواع الأشخاص والحسابات والمعاملات التي يُتوقع من المؤسسات المالية أن تطبق عليها الفحص الدقيق (الفقرة الفرعية 2 (أ) من المادة 52).
- أن تتخذ تدابير لإبلاغ المؤسسات المالية القائمة ضمن ولايتها القضائية، بناء على طلب دولة طرف أخرى أو بناء على مبادرة منها هي، بهوية الأشخاص الذين يجب تطبيق الفحص الدقيق على حساباتهم (الفقرة 2 (ب) من المادة 52).
- أن تتخذ تدابير لمنع إنشاء مصارف ليس لها حضور مادي في ولايات ميكرونيزيا الموحدة ولا تنتسب إلى مجموعة مالية خاضعة للرقابة (الفقرة 4 من المادة 52).
- أن تتخذ تدابير في اعتماد تدابير تلزم المؤسسات المالية في البلد برفض الدخول أو الاستمرار في علاقة مراسلة مصرفية مع مؤسسات مالية ليس لها حضور مادي (الفقرة 4 من المادة 52).
- أن تتخذ تدابير في إنشاء نظم لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين، وتنص على عقوبات ملائمة على عدم الامتثال (الفقرة 5 من المادة 52).
- أن تتخذ تدابير في إلزام الموظفين العموميين المعنيين الذين لهم مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على ذلك الحساب بأن يبلغوا السلطات المعنية عن تلك العلاقة (الفقرة 6 من المادة 52).
- أن تعتمد تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتجميد أو حجز الممتلكات بناء على أمر تجميد أو حجز، أو بناء على طلب يوفر أساساً معقولاً لاتخاذ تدابير من هذا القبيل (الفقرتان 2 (أ) و 2 (ب) من المادة 54).
- أن تتخذ تدابير في اتخاذ تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بأن تحافظ على الممتلكات من أجل مصادرتها، مثلاً بناء على أمر توقيف أو اتهام جنائي أجنبي ذي صلة باحتياز تلك الممتلكات (الفقرة 2 (ج) من المادة 54).
- أن تسعى إلى اتخاذ تدابير تجيز لسلطاتها المختصة أن تحيل معلومات عن العائدات المتأتية من الأفعال المجرمة وفقاً للاتفاقية إلى دولة طرف أخرى دون طلب مسبق (المادة 56).
- أن تعتمد تشريعات تكفل إعادة الممتلكات المصادرة، بما يشمل إعادتها إلى مالكيها الشرعيين السابقين، وفقاً لأحكام الفقرات 1 و 2 و 3 من المادة 57.
- أن تتخذ تدابير لتعزيز الموارد البشرية والتشغيلية وتدعيم قدرات وحدة الاستخبارات المالية (المادة 58).
- أن تتخذ تدابير في إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف لتعزيز فعالية التعاون الدولي المضطلع به لتيسير إعادة الموجودات المتأتية من الجريمة (المادة 59).

3-4- الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدثت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- بناء قدرات موظفي مكافحة الفساد العاملين في مجال استرداد الموجودات (المادة 51).